مجلة الشرق الأوسط
للدراسات القانونية والفقهية

MESR
منار الشرق للدراسات والأبحاث
Manar Elsharq for Studies & Research

نحو نظام إفلاس؛ الإجراءات غير القضائية لمعالجة تعثر المشروعات

عبد الله بن عبد العزيز بن صالح السعود

كليات الشرق العربي بالمملكة العربية السعودية

استلام البحث: 2024 /01/16	مراجعة البحث: 10/03/2024	قبول البحث:15/03/2024

الملخص:

نظراً لأهمية مرحلة الإفلاس في التعاملات التجارية والكيانات الاقتصادية، فإن أي منظم ومشرع لا بد له من تنظيم أحواله وترتيب أوضاعه، حتى لا تصاب الحياة التجارية بأي اضطراب يضعف قوتها ومتانة الاستثمار فيها. وقد تولى المنظم السعودي موضوع الإفلاس وذلك من خلال نظام الإفلاس الصادر بتاريخ 28/ 5/ 1439هـ الموافق 2018/2/14م، ولقد استهدف المنظم السعودي بتنظيم أحكام الإفلاس سواء عن طريف المحكمة أو بالإجراءات غير القضائية، لحماية أموال الدائنين والمحافظة عليها، التي تقوم على تشابك العلاقات المالية التي يؤدي الاضطراب في أحد التعاملات فيها إلى اضطراب الحياة التجارية بأكملها، بل وأيضاً المصلحة العامة المتمثلة في حماية الاقتصاد القومي وتشجيع الاستثمار وسلامة النشاط الاقتصادي، فقد توصلت الدراسة الحالية إلى مجموعة من النتائج أهمها: ربط الإفلاس بالتسوية، حيث إن جميع النصوص التي تطرقت للموضوع تضمنت مصطلحي الإفلاس والتسوية، وهما مترادفان، ولكل منهما أحكامه الخاصة، وخصوصاً أن هناك نظام التسوية الواقية من الإفلاس الصادر بتاريخ 1/1/ 1416هـ الموافق 3/ 5/ 1995م، وجاءت أحكام نظام الإفلاس غامضة ومعقدة ومتداخلة، مما يجعل تطبيقها صعباً، ولعل ندرة قضايا الإفلاس والتسوية القضائية في الجهات القضائية رغم استيفاء العديد من الحالات للشروط المطلوبة، وأوصت الدراسة بإعادة هيكلة الهيكل العام لنظام الإفلاس من خلال إعادة تصنيفه وترتيب أحكامه ومن ثم تحسينه من حيث الدقة والصياغة القانونية، حتى لا نتعامل مع نصوص مختلفة، ومتناقضة أحياناً.

الكلمات المفتاحية: نظام الإفلاس؛ المشروعات؛ التعثر؛ الإجراءات غير القضائية.

المقدمة:

المعاملات التجارية تقوم علي ركيزتين أساسيتين: السرعة والائتمان، وهو مبني علي الثقة، والمقصود بالائتمان (أن يعطي الدائن مدينه مقابل سداد ديونه عند استحقاقها) [1]، فيبيع تاجر الجملة إلى بائع التجزئة بآجل، ويقرض البنك المشتري بآجل. وبالشكل ده يرتبط التجار بروابط متتالية مبنية على الائتمان أو الثقة المتبادلة فيما بينهم، بحيث يعتمد كل طرف في سداد ديونه على ما يدفعه له الطرف الآخر عند حلول الأجل المحدد، وبالتالي إذا توقف أحد الأطراف عن الدفع، فسوف يؤدي ذلك إلى توليد سلسلة من توقف الدفعات – مما يؤدي إلى خلل في المجتمع بأكمله، أي أن عدم قيام المدين بسداد ديونه في مواعيد استحقاقها يؤدي إلى تقويض هذه الثقة وتدميرها، ولذلك ومن أجل حماية الائتمان في المجال التجاري وضع المشرع نظام الإفلاس[2]ردعاً لعدم قيام

(1) مقلاتي مونة، الإفلاس والتسوية القضائية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2021، ص3.

(2) محمد فريد العريني وآخرون، مبادئ القانون التجاري دراسة في الأدوات القانونية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998، ص7.

التاجر بسداد ديونه في مواعيد استحقاقها، بحيث إذا توقف المدين عن سداد ديونه يتم إشهار إفلاسه، وتصفية أمواله جماعياً، وتوزيع العائدات علي الدائنين[1].

ولقد تم تعديل وتطوير قوانين الإفلاس في العديد من الدول تحت تأثير التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، والمشرع السعودي فقد أخذ بنظام الإفلاس حديثاً حيث تم وضع نصوصه بموجب نظام الإفلاس الصادر بتاريخ 28/ 5/ 1439هـ الموافق 2018/2/18م وخصص له بعض المواد المتعلقة بالإفلاس وأيضاً بعض المواد المتعلقة بالإجراءات غير القضائية للتسوية بين الدائنين والمدينين والمصالحة بينهم، وكان هناك أيضاً تعديل لبعض الفقرات داخل القانون. ورغم أن التحول السريع الذي يشهده النظام الاقتصادي السعودي، والذي أصبح اليوم نظام إفلاس مصمم للتاجر الفرد، لا يتوافق مع إعادة تنظيم المشاريع التي أصبحت أكثر أهمية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد بفضل برامج الإصلاح المتعاقبة للاستثمار داخل المملكة، وأيضاً ما من ظروف طرأت بعد عام 2019م وما ضربت به الحياة الاقتصادية عقب ظهور وانتشار فيروس كورونا المميت.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث أن نظام الإفلاس يركز على الإجراءات غير القضائية لمعالجة المشاريع المتعثرة وهدفه مساعدة المشاريع التي تعاني من صعوبات اقتصادية على التعافي من تراجعها، وبالتالي مواصلة نشاطها، والحفاظ على مواقع عملها، ودفع أقساطها ديونهم، على اعتبار أن مصير المشروع لا يرتبط بصاحبه وحده، بل هو مرتبط بالإطار الاقتصادي للبلاد ككل[2]. كما تأتي الأهمية العامة للبحث من الارتباط الوثيق بين نظام الإفلاس والاستثمارات الأجنبية، عدم وجود نظام فعال للإفلاس يعتبر من أهم أسباب عزوف وهروب المستثمرين الأجانب، لأن المستثمر لا يفكر في خيارات الخروج من السوق قبل الدخول فيه[3]. أما من حيث الأهمية العملية للبحث فهي تتعلق بكون مهمة الفقيه هي مواجهة أي مشكلة قانونية ومحاولة إيجاد حلول لها، وكان هذا من أهم الدوافع لهذا البحث، بصفة خاصة في ظل الاتجاهات الجديدة لقوانين الإفلاس المعاصرة.

صعوبة البحث:

تكمن صعوبة البحث في ارتباطه بنظام الإفلاس الذي يعد من الأنظمة ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية، ومن هنا فإن القضايا المتعلقة به لها تأثير مباشر على الحياة الاقتصادية والاجتماعية بسبب التداخل القوي بين القانون والاقتصاد، ولذلك فإن فهم النظم القانونية يعطي للنظريات الاقتصادية بعدا عمليا وواقعيا.

إشكالية البحث:

وبناء على كل ما سبق؛ يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال الأسئلة التالية: ما هي عيوب نظام الإفلاس في النظام التجاري السعودي؟ وهل من الضروري التفكير في تطويره أو تغييره؟ ويتلخص ذلك في كيفية تحديد الإجراءات غير القضائية للمشروع المتعثر وكيفية مساواة الدائنين والمدينين من خلال نظام التسوية أو المصالحة؟

منهجية البحث:

عتمد منهجية البحث على منهج علمي يقوم على تقييم نظام الإفلاس الموجود حالياً من خلال الكشف عن عيوبه. وسنتبع في بحثنا المنهج الوصفي التحليلي بهدف حصر المفاهيم المختلفة المتعلقة بعناصر البحث ووصفها بشكل تحليلي يساعد على توضيح وتبسيط حدود البحث من خلال عرض نصوص الإفلاس النظام في القانون التجاري السعودي.

(1) مصطفى كمال طه، وائل انور بندق، أصول القانون التجاري، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013، ص 15

(2) عبد العزيز بوخرص، التوجهات الجديدة في قوانين الإفلاس الحديثة: رؤية اقتصادية بأفكار قانونية جديدة، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد 4الجزء الأول، ماي 2019، ص 420

(3)Rapport No 32945-DZ - Algérie Le Droit des Affaires et le Développement du Secteur Privé en Algérie, banque mondial, 27 Avril 2005, p 5 https://documents-banquemondiale-org.translate.goog/fr/publication/documents-reports/documentdetail/778721468202179797/le-droit-des-affaires-et-le-developpement-du-secteur-prive-en-algerie?_x_tr_sl=fr&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=sc

المبحث الأول
الإشعار ببوادر تعثر المشروعات

لا تسير الأمور دائماً خلال فترة استغلال المشروع في الاتجاه الصحيح، ونشير إلى أن هذه التحديات قد تكون متنوعة في طبيعتها ودرجة خطورتها وتأثيرها على استمرارية الاستغلال. ومن أجل التعامل مع هذه التحديات، يجب على الشركات استباقها وتحديد علاماتها المبكرة، واتخاذ الإجراءات الضرورية لتجنب أي تأثير سلبي على النشاط التجاري. كذلك نشير إلى أن تشريعات الإفلاس الحديثة تسعى إلى منح فرصة للشركات لتجنب التصفية من خلال التركيز على تجنب التعثرات والصعوبات، ونشير إلى أن القانون السعودي بتاريخ 1439/5/28هـ الموافق 2018/2/14م يحتوي على مجموعة من الإجراءات لتنظيم الإفلاس ومواجهة التحديات التي قد تواجه المشاريع[1] أيضاً اللائحة التنفيذية لنظام الإفلاس الصادر بتاريخ 1439/12/24هـ الموافق 2018/9/4هـ.

المطلب الأول
مفهوم التعثر
الفرع الأول
تعريف التعثر وتمييزه عن المصطلحات المشابهة

أولاً: تعريف التعثر:

1- **التعريف اللغوي للتعثر:** تعثر في اللغة العربية يشير إلى عدة معانٍ، منها؛ زلّ وكبا: تفقد الشخص توازنه ويزل به قدمه، مما يؤدي إلى سقوطه، تعثر في شيء: يعني تعرقله أو عرقلته في سيره أو تقدمه، تعثر الرجل: يعني أنه تعرقل في شيء ما، تعثر المشروع: يعني أن المشروع واجه بعض العقبات أو التحديات التي أثرت على سيره وتقدمه، في السياق الذي تم ذكره، يتم استخدام مصطلح "تعثر" للدلالة على وجود عوائق أو تحديات تواجه المشروع وتعرقل استمراريته أو تطوره[2]. ونتناول المعنى اللغوي المقصود بدراستنا وهو الخلل وفقدان التوازن أي اختلال المشروع وفقدان التوازن.

2- **التعريف الاصطلاحي للتعثر:** التعثر يمثل حادثاً مفاجئاً يحدث بسبب ظهور عائق غير متوقع في الطريق، ويختلف عن السقوط أو الاصطدام أو الانهيار[3]،حيث يحدث التعثر بسبب شيء خارج عن إرادة الشخص المتعثر. يحدث التعثر على ثلاثة مستويات: التعثر الاقتصادي، والتعثر المالي، والتعثر القانوني. ومن المهم أن نلاحظ أن التعثر القانوني يكون نتيجة للمستويين الأوليين فقط، بمعنى أن التحديات الاقتصادية والمالية قد تؤدي في بعض الأحيان إلى مشاكل قانونية تعرقل استمرارية المشروع أو النشاط التجاري[4].

أ – التعثر على المستوى الاقتصادي يعني حالة من الارتباك تؤثر على النشاط الاقتصادي للمشروع نتيجة لعدة عوامل، مثل ندرة المواد الخام، أو تراكم الإنتاج بسبب ضيق السوق، أو المنافسة غير العادلة، أو كثرة الديون[5]. وحسب الأستاذين ـ Van و Ooghe ـ يُعرف الفشل الاقتصادي للمشروع عندما يُحقق أداءً اقتصادياً أقل من منافسيه الرئيسيين بشكل متكرر، ويُعتبر المشروع متعثراً عندما لا يتمكن من تحقيق أهدافه الاقتصادية بشكل مستمر في ظل القيود الاجتماعية والظروف البيئية التي يعمل

(1) المادة 2 نظام الإفلاس الصادر بتاريخ 1439/5/28هـ الموافق 2018/2/14م

(2) المعجم الوسيط مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط3، مكتبة الشروق الدولية 2011، ص 583، وينظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ط1، عالم الكتب القاهرة 2008، ص 583.

(3) محسن أحمد الخضيري، الديون المتعثرة الظاهرة الأسباب العلاج، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1997، ص 23، ولعل مقولة عمر بن الخطاب أمير المؤمنين رضي الله عنه وأرضاه: لو أن بغلة عثرت في أرض العراق لخشيت أن أسال عنها لم أمهد لها الطريق هي أفضل دليل علي وضوح مفهوم التعثر وأبلغ تعبير عنه.

(4)Carole Gresse , Les entreprises en difficultés, Economica, Paris, 1994, p8

(5) منصف الكشو، قانون الإجراءات الجماعية، نظام إنقاذ المؤسسات التي تمر بصعوبات اقتصادية، مجمع الأطرش لنشر وتوزيع الكتاب المختص، ط2، تونس، 2019، ص 264.

CC BY

فيها[1]. ومن الناحية الاقتصادية، يُشير التعثر إلى انخفاض الإيرادات وعدم كفايتها لتغطية التكاليف، وأيضاً إلى انخفاض معدل العائد على رأس المال المستثمر عن معدل العائد على الاستثمارات المماثل[2].

ب- على المستوى المالي، التخلف عن السداد يعني أن التدفقات النقدية غير كافية لتغطية الالتزامات الحالية[3]، يحدث هذا عندما تزداد الأعباء المالية وتنخفض مستويات العوائد، مما يؤدي إلى عدم قدرة المشروع على توفير التمويل الذاتي وتأمين السيولة اللازمة[4]. إذن الضائقة المالية تمثل خللاً مالياً يواجه المشروع نتيجة عدم قدرة موارده وإمكانياته على تلبية التزاماته على المدى القصير. ويتراوح هذا الاختلال بين اختلال مؤقت يمكن أن يكون عابراً وبين اختلال حقيقي دائم. فنقص السيولة النقدية يؤدي في الغالب إلى عدم القدرة والصعوبة في سداد الديون للدائني[5].

ت – في سياق قانون الإجراءات الجماعية، يُعرف التعثر بأنه كل ما يعرقل مسار المشروع، سواء كانت هذه التعطيلات أو العقبات لها طابع مالي أو اقتصادي، والتي تؤثر بشكل واضح على استمرارية النشاط التجاري. وتُعتبر العقوبة المناسبة للتعثر هي نتيجة لعدم تحقيق التوازن المالي للمشروع وعدم قدرته على الحصول على الموارد اللازمة لتنفيذ التزاماته[6]. بشكل عام يُفهم التعثر على أنه انتكاسة غير متوقعة تعرض المشروع لخلل في توازنه بين موارده والتزاماته، مما يتطلب من الإدارة العمل جاهدة لإعادة المشروع إلى الحياة وضمان استمراريته في النشاط التجاري.

ثانياً: تمييز التعثر عن غيره من المصطلحات المشابهة:

التعثر يمثل حالة من الصعوبة التي تواجهها المشاريع، حيث تتداخل عوامل مختلفة مثل النقص في الموارد مقابل الالتزامات المالية المستحقة، والتي قد تؤدي إلى عدم قدرة المشروع على تلبية التزاماته المالية بشكل صحيح. على الرغم من أن التعثر يمثل عقبة في طريق المشروع ويعيق سيره، إلا أنه لا يعتبر بمفهوم الإفلاس في الشريعة القانونية. في جوهره، الإفلاس يشير إلى حالة عجز مالي حيث يتوقف المدين عن سداد التزاماته المالية بسبب تعثر أعماله المالي[7]، ووفقًا للمادة 92 من نظام الإفلاس السعودي، يحق للمدين أو الدائن أو الجهة المختصة التقدم بطلب للمحكمة لافتتاح إجراءات التصفية إذا كان المدين يعاني من التعثر أو الإفلاس، دون التأثير على أحكام الأنظمة الأخرى ذات الصلة.

والتعثر المالي يشير إلى عدم قدرة المشروع على سداد التزاماته المالية في الوقت المناسب[8]. ويجب التمييز بين المشروعات التي تواجه صعوبات مالية مؤقتة وتلك التي تعاني من أزمة مالية قانونية. ومن الناحية الفنية، يُفهم التعثر المالي على أنه وجود صعوبات مؤقتة في إدارة سيولة المشروع وإمكانية تحسين الأوضاع المالية في المستقبل. بينما من الناحية القانونية، يُفهم التعثر المالي على أنه وجود فجوة بين قيمة أصول المشروع وقيمة التزاماته الخارجية، مما يهدد بقاء المشروع واستمراريت[9] وبناءً على ذلك، يُعتبر التعثر المالي الفني مؤشرًا حقيقيًا للفشل المالي، الذي يشبه التعثر المالي بالمعنى القانوني، والذي يُعنى بعدم قدرة

(1) Ooghe, Van Wymmersch, traité d'analyse financière, 6ème édition, presse universitaire de Namur, 1996, p 347

(2) طباع نجاة، الوضعية القانونية للبنوك والمؤسسات المالية المتعثرة، أطروحة دكتوراه تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري- تيزي وزو، الجزائر ، 2016، ص 15.

(3)Sami Ben Jabeur, Statut de la faillite en théorie financière : approches théoriques et validations empiriques dans le contexte français, thèse doctorat en science de gestion, école doctorale Toulon , université du sud Toulon var, 2011, p 30,«la détresse financière étant une situation où les cash-flows sont insuffisants pour couvrir les obligations courantes »

(4) عبد الحميد الشواربي، محمد الشواربي، إدارة مخاطر التعثر المصرفي من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، المكتب الجامعي الحديث، ط1 ،الإسكندرية، 2007، ص 136

(5) محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق، ص33.

(6) منصف الكشو، مرجع سابق، ص126.

(7) التعريف الذي اعتمده بعض التشريعات، مثل القانون المصري رقم 11 لسنة 2018 في المادة 550، يصف التعثر كحالة إفلاس تتمثل في توقف التاجر عن سداد ديونه التجارية نتيجة اضطراب أعماله المالية. يُشير هذا التعريف إلى أهمية إمساك دفاتر تجارية للتاجر في حالة التعثر. ومن الملاحظ أن هناك اختلافاً بين مفهوم الإفلاس في الفقه الإسلامي والتشريعات المعاصرة، حيث يعتبر الإفلاس في الفقه الإسلامي إحاطة الديون بالأصول المتاحة، بينما يركز التشريع المعاصر على توقف الدفع والسداد للديون كمؤشر على التعثر. وتوضح الدراسات المزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، بما في ذلك التفاوت في التعريفات والمعايير التي تُستخدم لتحديد حالات التعثر والإفلاس، مركز التمييز البحثي في فقه القضايا المعاصرة، الرياض، 2018، ص ص 23-28

(8)الشريف ريحان ، التعثر المالي المراحل الأسباب والطريق وإجراءات المعالجة مجلة التواصل جامعة باجي مختار – عنابة، العدد15، 2007، ص114.

(9) أحمد غنيم، الديون المتعثرة والانتمان الهارب، ط1، ،2001 ص 65

CC BY

المشروع على سداد التزاماته المالية للغير بالكامل، حيث تصبح قيمة أصوله أقل من قيمة التزاماته[1]، مما يعرّضه لخطر الإفلاس بمعناه القانوني الذي تم ذكره سابقًا.

الفشل يُعتبر مصطلحًا عامًا يُستخدم لوصف الحالة التي يمر بها المشروع، وقد يُفسر بطرق مختلفة حسب السياق. في بعض الأحيان، يُستخدم للإشارة إلى الإفلاس، وفي أحيان أخرى، يُستخدم لوصف العجز التام في تحقيق الأهداف المالية المرجوة. بشكل عام[2]، ويُعتبر المشروع فاشلاً عندما يفشل في تحقيق عائد ملائم على رأس المال المستثمر، الذي يتناسب مع المخاطر المتوقعة. ويُشير هذا إلى عدم قدرة المشروع على تسديد التزاماته المالية في الوقت المحدد[3].

بالتأكيد، يبدو أن الباحث يرى أن مصطلحات التعثر والفشل (أو الإعصار) تعبر بشكل دقيق عن المرحلة التي تسبق الإفلاس والتصفية، وعلى الرغم من وجود اختلاف في الاستخدام والتفسيرات، إلا أنه يُمكن تضمينها تحت مصطلح واحد وهو التعثر. وهذا يشير إلى أن المشروعات التي تواجه صعوبات بسبب عوامل داخلية وخارجية يمكن وصفها باستخدام مصطلح التعثر، الذي يعكس الحالة التي تعترض مسارها وتمنعها من الوفاء بالتزاماتها.

الفرع الثاني
المشروع المتعثر

أولا: تعريف المشروع المتعثر: يوجد تعريفات مختلفة تتعلق بالمشروع، وتبرز التنوع في الطريقة التي يفهم بها المشروع ويتم تعريفه من خلال بعض الأشخاص بأنهم يعتبرون المشروع ككيان اقتصادي يتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة، يديره مجموعة من الأشخاص وفقًا لقواعد محددة تهدف إلى ضمان استمراريته ونجاحه في النشاط الاقتصادي[4]، بينما يرى فريق آخر المشروع كمصطلح يستخدم في الاقتصاد والإدارة، حيث يشير إلى المحل التجاري أو الهيكل الذي يتاح لأي محترف الفرصة لممارسة نشاطه التجاري أو المهني. وبالتالي، يُمكن فهم المشروع من منظورين مختلفين، إما ككيان اقتصادي مستقل أو كهيكل يتيح الفرصة لممارسة الأنشطة التجارية أو المهنية[5].

وبناءً على تباين وجهات النظر في تعريف التعثر والمشروعات المتعثرة، هناك آراء فقهية متعددة. فبعض الفقهاء يعرفون التعثر كفترة من الخسائر المتواصلة للمشروع لمدة ثلاث سنوات متتالية[6]، بينما ينظر آخرون إلى الوضع المالي للمشروع، حيث يُعرّفون المشروعات المتعثرة كتلك التي لا تكفي دخولها لتغطية نفقاتها على الرغم من زيادة أصولها عن خصومها، وهذا ما يعرف بأزمة السيولة في الأجل القصير أو الطويل، وبناءً على ذلك، يُمكن فهم أن الرؤى الفقهية المتعددة تُعكِس التنوع في النظرة إلى التعثر وتحديد المشروعات المتعثرة[7].

وفقًا لوجهة نظر الباحث، المشروع المتعثر هو تلك الكيانات التي تواجه ظروفًا صعبة أثرت على أدائها المالي، ومع ذلك، فإنها تمتلك إمكانيات منتجة يمكن أن تُستخدم لإصلاح مسار المشروع والتعافي من التعثر، بشرط توفر السبل والموارد المالية اللازمة لدعم هذه العملية.

(1) مسعود يونس عطوان عطا، إنهاض المشروعات المتعثرة ووقايتها من الإفلاس، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2010، ص54.

(2) وحيد محمود رمو، سيف عبد الرزاق محمد الوتار، استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية، مجلة تنمية الرافدين، مجلد 32، العدد 100، جامعة الموصل، العراق، 2010، ص 18

(3) الحبيطي القاسم محسن، استخدام نماذج التحليل المالي في اختبار فرض الاستمرار المحاسبي للمنشآت طالبة الاقتراض من المصارف حالة دراسية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد23، العدد 64، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2001، ص 221

(4) عبد الرافع موسى، نظام الإفلاس إلى أين؟ دراسة تحليلية لقانون 148 لسنة 1984 والقانون 98 لسنة 1985، دار النهضة العربية، 1995، ص 83، ينظر: محمد الهادي المكنوزي، محاضرات تطبيقية في قانون الأعمال، الجزء الأول، التاجر، منشورات فريق البحث في تحديث القانون والعدالة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي، الرباط، 2013، ص79

(5)Lony randrianirina, cours de droit commercial, 1re édition, Gualino, 2019, p 31

(6) فوزي غرايبة، ريمة يعقوب، استخدام النسب المالية في التنبؤ بتعثر الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، مجلد 14، العدد 5، 1987، ص 57

(7) مسعود يونس عطوان عطا، مرجع سابق، ص56.

CC BY

ثانياً: تشخيص التعثر: تمر دورة حياة المشروع بعدة مراحل، وبالتالي قد تفشل لعدة أسباب: 1. **مظاهر التعثر:** تُميز الحياة الاقتصادية للمشاريع بالتقلبات المستمرة، مما يجعل من الممكن ظهور بعض العلامات والمظاهر التي تشير إلى تعرض المشروع لصعوبات قد تؤدي في نهاية المطاف إلى تعثره. ويكون ذلك بشكل تدريجي وليس بالضرورة أن تظهر هذه العلامات والمظاهر جميعها في نفس الوقت، حيث يمكن أن تظهر بصورة متفرقة على مراحل مختلفة. ولذا، يُعتمد الحكم على تعثر المشروع على دراسة العلامات والمظاهر التي تظهر على مدار الوقت والتي تشير إلى عدم قدرة المشروع على تحقيق أهدافه والتزاماته المالية بشكل مستدام[1].

- **المعايير الاقتصادية[2]:** تعتبر المعايير الاقتصادية الأحداث التي تحدث في نشاط المشروع وذلك يتعلق الأمر بالبيئة الاقتصادية التي ينشط فيها المشروع، وقد نص ذلك في نظام الإفلاس السعودي الصادر بتاريخ 2018/2/14 في الفصل الرابع منه والمعنون بإجراءات إعادة التنظيم المالي والمقترح بإعادته[3]، كذلك وما نصت عليه اللائحة التنفيذية من نظام الإفلاس الصادرة بتاريخ 1439/12/24هـ الموافق 2018/9/4[4].
- **المعايير المالية[5]:** معايير الإخطار المالي تشمل جميع المعايير المتعلقة بالأرصدة المالية للمؤسسة، وتعتبر خسارة المشروع لجزء من رأسماله مؤشرًا على تعرضه لصعوبات مالية، وفقًا لنظام الإفلاس السعودي الصادر بتاريخ 2018[6]، ومن الأمثلة على هذه الصعوبات: الاختلال في الهيكل المالي للمشروع، وتدهور الربحية وانخفاضها لفترات متتالية.

2-أسباب التعثر: بما أن الأسباب تتفاوت، فإنه من الأهمية بمكان فهم مصادر الصعوبات التي تؤدي إلى التعثر، حيث تخلف تبعات مختلفة وتتطلب أساليب متعددة للتغلب عليها. وقد اتفقت أغلب الدراسات على أن مصادر تعثر المشروعات تتنوع بين الأسباب الداخلية التي تعود للمشروع ذاته، والأسباب الخارجية المتعلقة بالبيئة المحيطة مثل المنافسة والظروف الطبيعية[7].

1- **الأسباب الخارجية[8]:** يمكن تلخيص الفكرة بأن ارتفاع أسعار المواد الأولية في الأسواق المحلية والدولية يضع عبء إضافي على المشاريع، مما قد يتجاوز قدرتها على تحمل هذه التكاليف. ونتيجة لذلك، يلجأ أصحاب المشاريع إلى بيع منتجاتهم بأسعار منخفضة، مما يؤدي إلى تراكم الخسائر. وغالبًا ما تكون قيود التسعير الجبري سببًا في تعثر المشاريع وإفلاسها، حيث يمكن أن يؤدي رفع القيود على أسعار المواد الأولية المستخدمة في المنتجات إلى زيادة تكاليف الإنتاج، مما يجعل منتجاتها غير تنافسية في السوق ويؤدي إلى ركودها. ومن الأسباب الأخرى أيضًا تأثير الكوارث الطبيعية، حيث أعلنت منظمة الصحة العالمية في فبراير 2019 أن فيروس كورونا المستجد (COVID-19) يشكل حالة طوارئ صحية عامة. ولذلك، كان لهذا الوباء تأثير سلبي على الاقتصاد العالمي، حيث أدى إلى تعطيل عقود التوريدات والتبادلات التجاري[9].

(1) مسعود يونس عطوان عطا، مرجع سابق، ص58

(2) محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق، ص54.

(3) المادة 75 من نظام الإفلاس السعودي الصادر بتاريخ 2018/2/14

(4) المادة 31 من اللائحة التنفيذية من نظام الإفلاس الصادرة بتاريخ 1439/12/24هـ الموافق 2018/9/4.

(5) ماجدة عبد المجيد أحمد أبكر، معايير المراجعة الداخلية ودورها في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للتنبؤ بالفشل المالي، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2016، ص 131

(6) المادة 5/ أ من نظام الإفلاس السعودي الصادر بتاريخ 2018/2/14

وقد نصت المادة 13 من نظام الإفلاس السعودي الصادر بتاريخ 2018/2/14 علي: للمدين التقدم إلى المحكمة بطلب افتتاح إجراء التسوية الوقائية في أي من الحالات الآتية:

أ- إذا كان من المرجح أن يعاني من اضطرابات مالية يخشى معها تعثره.

ب- إذا كان متعثراً.

ج- إذا كان مفلساً.

(7)Régis Blazy, Jérôme Combier, la défaillance d'entreprises causes économiques traitement judiciaire et impact financier, p p 37-66, voir : bitstream›imethode72-73
www.epsilon.insee

(8) محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق، ص126.

(9) هو ما يعرف بالربيع العربي بأن الثورة تولد صعوبات اقتصادية تتعثر معها كل حركة اقتصادية ويتعين التدخل لتفادي عواقبها وتمتيع المؤسسات المتضررة بنظام تولد الانقاذ، للمزيد ينظر: منصف الكشو، مرجع سابق، ص 149وما بعدها.

2-**الأسباب الداخلية:** من بين الأسباب الداخلية التي يمكن أن تنشأ داخل المشروع[1]: ضعف إدارة المشروع وتجاهلها لتحليل التكاليف والعمل على تقليلها، بالإضافة إلى عدم تطوير وتنويع منتجات المشروع وعدم إجراء دراسات عن السوق. كما يمكن أن تشمل هذه الأسباب قيام المشروع بتوسعات غير مبررة واللجوء إلى تكنولوجيا غير متطورة، بالإضافة إلى زيادة المال المستثمر في المخزون من المواد الخام دون إجراء دراسة للتكلفة والعائد من هذا الاستثمار.

3-**مراحل التعثر:** تتأثر كل مرحلة بمدى خطورة العوامل والأسباب المؤدية للفشل، وقد أُجريت عدة دراسات في هذا الصدد لتحليل العوامل والأسباب المؤدية للتعثر. وقد اختلفت هذه الدراسات في تحديد المراحل نظرًا لتنوع وجهات النظر في ظاهرة التعثر. يُعتبر جون أرجنتي من بين أبرز الباحثين في هذا المجال، حيث أوضح أن عملية التعثر تمر بمراحل متعددة قبل أن تصل إلى العسر المالي. وأشار إلى أن التعثر قد يستغرق مدة زمنية تتراوح بين 5 إلى 10 سنوات، حيث يمر المشروع خلال أربع مراحل قبل أن يصل إلى مرحلة العصر المالي، والتي تعني عدم القدرة على سداد الديون وتتمثل المراحل في[2]:

المرحلة الأولى: مرحلة النزوع للتسلط الإداري تعتبر نقطة انطلاق حيث تظهر على المشروع علامات ضعيفة جدًا حول بداية التدهور. وتشمل أهم العيوب في هذه المرحلة تجميع سلطة التنفيذ والرقابة في يد واحدة، مما يتطلب مستوى معينًا من الذاتية. يمكن رؤية سلوك إدارة المشروع وتنفيذ استراتيجيتها في هذه المرحلة كمصدر أو كمسرع للمرور إلى المرحلة الثانية لتعثر المشروع[3].

المرحلة الثانية: في مرحلة الأخطاء النوعية، يظهر تراجع في مستوى المبيعات مما ينعكس سلبًا على أداء المشروع ويؤدي إلى انخفاض في الربحية. ولتغطية الاحتياجات المالية الفورية، يتجه المشروع غالبًا إلى الاقتراض أو تحويل بعض الموجودات إلى نقدية. تعبر هذه الصعوبات عن نوع من أزمة السيولة داخل المشروع[4].

المرحلة الثالثة: في هذه المرحلة، تتفاقم أوضاع المشروع بسبب سلسلة من الأخطاء والإصرار على تجاهل الوضع المتدهور من قبل الإدارة. يكون لقيمة موجودات المشروع أقل من قيمة مطلوباته، مما يؤدي إلى عجزه عن توفير الأموال الضرورية لسداد التزاماته.

المرحلة الرابعة: هذا هو الانهيار الحقيقي، وتُعتبر هذه المرحلة الأخيرة في مسار حياة المشروع، حيث ينتهي به الأمر إلى الانهيار الفعلي، مما يعبر عن ضائقة مالية لا يمكن التغلب عليه. وتم انتقاد دراسة أرجنتي لعدم تقديمها تعريفًا دقيقًا وواضحًا للأخطاء التي اعتبرتها مدمرة والتي قد تؤدي إلى انهيار المشروع. كما انتقدت الدراسة استنتاجها بأن المؤشرات المالية لن تكون قادرة على اكتشاف حالة التدهور إلا في المرحلة الثالثة، حيث يعاني المشروع من العيوب والأخطاء الجوهرية دون أن يؤثر ذلك على أدائه الذي يمكن قياسه بواسطة المؤشرات المالي[5].

ثالثاً: الأشخاص الخاضعة لإجراءات إنقاذ المشروعات المتعثرة: تقتصر قوانين طلب الإفلاس للمشاريع على فئة محددة من الأفراد، كما نصت المادة الأولى في قانون الأعمال التجارية، وهم التجار والأشخاص الاعتباريين الذين يُطبق عليهم القانون

(1) لمزيد حول تبعات فيروس كورونا وآثاره حول الأزامات التعاقدية ينظر: سلمي صالح، أثار الأمراض والأوبئة علي الإلتزامات التعاقدية (فيروس كورونا نموذجا)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2021، ص55. فارس محمد العجمي، الخيارات القانونية المتاحة لأطراف العقد التجاري في مواجهة جائحة فيروس كورونا ... وسلطة القاضي في إعادة التوازن الاقتصادي للعقد، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنة الثامنة – العدد 6، يونيو 2020، ص154. بكر عبد السعيد أبوطالب، أزمة تنفيذ العقود في ضوء جائحة فيروس كورونا المستجد COVID 19-،مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة مدينة السادات، مجلد6 ، 2020، ص56

(2)الشريف ريحان ، مرجع سابق، ص8، كذلك ينظر: محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق، ص39 وما بعدها.

(3) مساهل ساسية، دور مكاتب المراجعة في التنبؤ بتعثر المؤسسات دراسة علي عينة من المكاتب العاملة بسطيف والجزائر العاصمة، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2017، ص23.

(4) حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الطبعة الأولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص237.

(5) الشريف ريحان ، مرجع سابق، ص120

CC BY

الخاص[1]، ولتوسيع هذا النطاق، يتطلب تعديل بعض قوانين إدارة المشاريع المتعثرة، ليتمكن الجميع، سواء كانوا أفرادًا أو شركات، من الاستفادة من إجراءات إعادة الهيكلة المتاحة للمشاريع المتعثر[2].

1 – **الشخص الطبيعي الممارس لنشاط تجاري:** وفقًا للمادة 127 من نظام الإفلاس التجاري الصادر في عام 2018، يتعين على كل تاجر يهدف إلى إجراء التسوية الوقائية لصغار المدينين أن يسعى لتمكين المدين الصغير من التوصل إلى اتفاق مع دائنيه لتسوية ديونه خلال فترة معقولة. يتم ذلك من خلال إجراءات يسيرة وبتكلفة منخفضة وكفاية عالية، مع السماح للمدين بالاحتفاظ بإدارة نشاطه التجار.

2– الأشخاص المعنوية الخاضعة للقانون الخاص[3]: وتنص المادة 4 من نظام الإفلاس في المملكة العربية السعودية على إخضاع الأشخاص المعنويين الخاضعين للقانون الخاص لهذا النظام. ومع ذلك، يثير السؤال حول تطبيق نظام الإفلاس على الشركات المدنية؟ في هذا السياق، فإن الشركات المدنية تختلف عن الشركات التجارية فيما يتعلق بطبيعة أنشطتها وتصنيفها القانوني. وعلى الرغم من عدم وجود تطبيق صريح لنظام الإفلاس على الشركات المدنية في النظام القانوني السعودي، يمكن للشركات المدنية المتعثرة أن تلجأ إلى إجراءات قانونية أخرى مثل التسوية الخارجية أو الإعسار التقديري للحفاظ على استقرارها المالي والتخلص من المشكلات المالية التي تواجهها.

صحيح الشركات المدنية تختلف عن الشركات التجارية في طبيعة نشاطها ونوع القانون الذي تندرج تحته. حيث تكون الشركات المدنية التي يكون موضوعها مدنيًا، مثل تربية الحيوانات، وعادةً لا تكتسب صفة التاجر ولا تشملها قوانين الإفلاس التجاري. وبموجب ذلك فإن الشركات المدنية عمومًا لا تُخضع لنظام الإفلاس الذي ينص على الإجراءات المتعلقة بالإفلاس التجاري. الباحث يرى أن هناك تطوراً جذرياً في نطاق تطبيق إجراءات الإفلاس يستمد من القانون الأمريكي، حيث يتمثل هذا التغيير في توسيع نطاق تطبيق هذه الإجراءات ليشمل الأشخاص، ويعكس هذا التطور الاتجاهات الحديثة في أنظمة الإفلاس. وبموجب هذا التحول، أصبحت الحالة المالية للشركة معياراً للجوء لإجراءات إعادة الهيكلة أو التنظيم، دون أن يكون عدم التمكن من سداد الديون شرطاً ضرورياً لافتتاح هذه الإجراءات، وهو ما يشجع المدينين على المشاركة في هذه الإجراءات نظراً للصلاحيات الممنوحة له.

المطلب الثاني
الإجراءات المترتبة علي فترة التعثر
الفرع الأول
فترة المراقبة

فترة المراقبة هي فترة محددة يتم تحديدها بقرار قضائي بناءً على طلب من المدير القضائي أو المدين أو النيابة العامة، والغرض منها حماية المشروع عن طريق تحليل وتقدير الصعوبات التي يواجهها للعثور على حلول تسهم في إنقاذه.

أولاً: وضعية المشروع خلال فترة المراقبة: رغم سرعة وحسم إجراءات الإنقاذ، إلا أن تحديد مصير المشروع يحتاج إلى صبر وحكمة وفهم دقيق، مما يُسهل إعداد خطة الإنقاذ أو تحديد العلاج الملائم. لذا، يُخول المشرع لكل طرف مهم واجباً معيناً لإدارة المشروع بكفاءة. خلال فترة المراقبة، يُحدد المشرع للمتصرف القضائي (المحكمة) صلاحيات خاصة، ويُمنح القاضي المنتدب سلطات واسعة لضمان تسيير المشروع بكفاءة[4]. صلاحيات المتصرف القضائي (المحكمة) تتجلى في إعادة توجيه الإدارة

(1) محمد حسين فتحي، مرجع سابق، ص227 وما بعدها.

(2) المادة 3 من نظام الإفلاس الصادر بتاريخ 2018

(3) المقصود بالشخص المعنوي الخاضع للقانون الخاص هو ذلك الشخص المعنوي الذي لا يشكل مرفقا عموميا وذلك في مقابل الشخص المعنوي الخاضع للقانون العام الذي يكون في شكل مرفق عمومي: ينظر: محمد لفروجي، صعوبات المقاولة والمساطر القضائية الكفيلة بمعالجتها، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء المغرب، 2000، ص 146

(4) أمر رقم 23/96 المؤرخ في 9 /1996/7، المتعلق بالوكيل المتصرف القضائي، ج ر عدد 43 مؤرخة في 1996/7/1.

والرقابة على المشروع خلال فترة المراقبة. وفي النظام التقليدي للإفلاس، كان من المعتاد تنحية المدير أو صاحب المشروع المدين عن إدارة المشروع، ولكن بمرور الزمن، بدأ مدير أو مالك المشروع المدين يلعب دورًا أكبر في مراحل إنقاذ المشروع. بناءً على هذا؛ أعطى المشرع القضائي (المحكمة) صلاحياتها خلال مرحلة المراقب[1]:

1. يكون للأمين خلال فترة إجراء إعادة التنظيم المالي المهمات والصلاحيات الآتية:
أ- التحقق من سلامة إدارة المدين لنشاطه ومراقبة عملياته المالية.
ب-حضور جلسات الدعاوى واجتماعات الدائنين وغيرها المتعلقة بالمدين والإجراء.
ج- القيام بأي أعمال ذات طابع تبعي أو عرضي لمهماته وصلاحياته.
د- القيام بالمهام التي تكلفه بها المحكمة.
هـ- ما تنص عليه اللائحة.
2. يجب علي الأمين أن يكون صادقاً ومخلصاً عند أداء مهماته وصلاحياته.

ثانياً: وضع دائني المشروع المتعثر: بينما يترقب الدائنون مصير المشروع خلال فترة المراقبة، يتجه المشروع نحو تكوين ديون جديدة نتيجة للاستمرار في النشاط. هذا الوضع يؤدي إلى تغيير في مواقف الدائنين القدامى، الذين لهم ديون سابقة قبل افتتاح إجراءات الإنقاذ، مقارنة بالدائنين الذين نشأت ديونهم بعد تلك الإجراءات.

- **وضعية الدائنين الذين نشأت ديونهم قبل إجراءات الإنقاذ[2]:** لضمان نجاح عملية إنقاذ المشروع المتعثر، يتطلب التسيير بصرامة لتحديد وضعه المالي بدقة ووضوح خلال فترة المراقبة. ويجب تطبيق قواعد الإجراءات لإنقاذ المشروع على الدائنين لتجنب المنافسة وضمان سير العملية بسلاسة، وهذا ما ينص عليه نظام الإفلاس السعودي الصادر في عام 2018، ووفقًا لهذا النظام، يجب على الأمين القضائي أن يُعلن علنًا وفي غضون سبعة أيام من تعيينه، ويجب على الدائنين تقديم مطالباتهم خلال فترة لا تتجاوز تسعين يومًا من تاريخ الإعلان[3].تحديدًا وفقًا للائحة التنفيذية لنظام الإفلاس السعودي الصادرة في تاريخ 1439/12/24هـ الموافق 2018/9/4، يُطلب من الدائن تقديم مطالبته إلى الأمين أو لجنة الإفلاس خلال المدة المحددة لتقديم المطالبات، ويجب ذلك وفق النموذج المعين لذلك في اللائحة[4].
- **وضعية الدائنين الذين نشأت ديونهم بعد إجراءات الإنقاذ:** في المادة الأولى من نظام الإفلاس السعودي، وُضع تعريف لديون التفليسة، حيث وُصفت بأنها "الديون الثابتة التي تكون موجودة في ذمة المدين في تاريخ افتتاح أي من إجراءات التصفية المنصوص عليها في النظام، أو التي نشأت نتيجة للعقود أو الالتزامات السابقة لتاريخ افتتاح أي من هذه الإجراءات. ويشترط للاستفادة من حق الأولوية في التسوية أن يكون الدين قد نشأ بعد صدور حكم الإنقاذ، حيث يُنظر إلى نشوء الدين بعد تاريخ صدور قرار فتح إجراءات الإنقاذ وقبل تاريخ تنفيذ هذا الحكم. ويُفهم من وصف الدين بأنه "لاحق" للحكم أنه يتم سداده بعد تاريخ صدور الحكم، وليس قبله[5]. وإذا تمت المعاملة قبل صدور الحكم، فإن هذه الصفقات قد تكون باطلة نظراً لقيام شخص غير مخول بتنفيذه[6].

(1) المادة 58 من نظام الإفلاس السعودي الصادر بتاريخ 2018.

(2) وينظر للمادة 63/ 1 من نظام الإفلاس السعودي التي نصت علي:

علي كل دائن نشأ دينه قبل صدور حكم المحكمة بافتتاح إجراء إعادة التنظيم المالي أن يتقدم إلى الأمين –خلال المدة المحددة في المادة (السادسة والخمسين) من النظام– بأي مطالبة له حالة أو آجلة، أو موقوفة علي شرط أو محتملة أو غير ذلك مما قد يكون له قيمة مالية حالية أو مستقبلية، وأن يرفق بمطالبته الوثائق والمعلومات المنصوص عليها في اللائحة وبياناً بقيمة مطالبته في تاريخ حكم المحكمة بافتتاح الإجراء، والدين الذي لم يستحق بعد وموعد استحقاقه، وأي وثيقة أخرى تؤيد مطالبته، كما يجب أن يحدد ما إذا كانت مطالبته مضمونة وطبيعة الضمانات المقدمة لها.

(3) المادة 56 من نظام الإفلاس السعودي الصادر بتاريخ 2018م.

(4) المادة 13 من اللائحة التنفيذية لنظام الإفلاس الصادرة بتاريخ 1439/12/24هـ الموافق 2018/9/4.

(5) ويجب النظر إلي المادة125 / 1من نظام الإفلاس السعودي والتي نصت علي:

يزال اسم المدين ذي الصفة الطبيعية من سجل الإفلاس بعد مضي (ثلاثين) يوماً من تاريخ صدور حكم المحكمة بإنهاء إجراء التصفية. ويترتب علي ذلك تمكينه من ممارسة الأعمال التجارية أو المهنية وينظر أيضاً: عبد الرحيم شميعة، شرح أحكام نظام مساطر معالجة صعوبات المقاولة في ضوء القانون 73-17، دار آفاق المغربية للنشر والتوزيع، ط1، الرباط، 2018، .أو الهادفة إلى تحقيق الربح ص 106

(6) ج ريبير، ر روبلو، المطول في القانون التجاري، ترجمة منصور القاضي، الجزء الثاني، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2011، ص1447.

CC BY

يرى الباحث أن الهدف الرئيسي من الإنقاذ ليس فقط سداد الديون السابقة، بل هو الحفاظ على استمرارية نشاط المشروع والوظائف التي يوفرها. يعتبر من الصعب جدًا العثور على جهات تقدم قروضًا للمدين المتعثر في مثل هذه الحالات، وبالتالي يهدف الإنقاذ إلى جذب مقدمي الائتمان للمساهمة في هذه العملية[1]. ويُمنح حق الأولوية للدائنين الذين يأتون بعد الآخرين مزيدًا من الأمان في حالة فشل خطة الإنقاذ، حيث يحتفظون بأولوية في تسوية ديونهم على الدائنين الذين جاءوا قبلهم في إجراءات الإفلاس الأولية والثاني[2].

الفرع الثاني
إعداد خطة الإنقاذ واعتمادها

أولاً: إعداد خطة الإنقاذ:

1. **الموازنة المالية والاقتصادية والاجتماعية للمشروع:** فالمشرع السعودي فقد نص نظام الإفلاس علي أن للمحكمة بناء علي طلب الأمين تعيين خبير من المدرجين بقائمة الخبراء أو من غيرهم لمساعدة الأمين في أداء مهماته[3] . ويتضمن التقرير الوضع المحاسبي والمالي للمشروع ومراقبة أصوله وخصومه، بالإضافة إلى تحليل وضعه الاقتصادي في ظل البيئة التنافسية التي يعيشها[4]. ونجد سنده القانوني في نظام الإفلاس السعودي حيث نص علي إبرام عقد للحصول علي خدمات استشارات قانونية أو محاسبية أو غيرها لمساعدته في إعادة التنظيم المالي لنشاطه[5].
2. **مشروع خطة الإنقاذ:** تتطلع مسودة خطة الإنقاذ إلى المستقبل وترتكز على مدى قدرة قائد المشروع واستعداده للمحافظة عليها وتوفير الإمكانيات اللازمة لضمان استمرار النشاط، كما أن المدين الذي لم يتمكن من توقع وتفادي الصعوبات التي تواجه مشروعه لا يستطيع بأي حال من الأحوال أن يعد بنفسه موازنة اقتصادية واجتماعية، وحيث أن نظام الإفلاس السعودي الصادر بتاريخ 2018 قد نص أن يلتزم المدين عند اكتمال تنفيذ الخطة بتقديم طلب إلى المحكمة للحكم بإنهاء إجراء التسوية الوقائية مرافقاً له المعلومات والوثائق التي تحددها اللائحة، ولكل ذي مصلحة حق الاعتراض علي هذا الطلب أمام المحكمة خلال (أربعة عشر) يوماً من تقديم المدين للطلب[6].

وتتم إعداد خطة الإنقاذ بالتعاون بين المدين والمدير القضائي، وتعتمد على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عند الضرورة، وفي حال عدم تعيين متصرف قضائي، يقوم المدين خلال فترة المراقبة بإعداد مشروع خطة الإنقاذ بمساعدة محتملة من خبير تعينه المحكمة[7]. وتتألف خطة الإنقاذ من بعدين رئيسيين؛ البعد الاقتصادي الذي يشتمل على وضعية المشروع المالية وقدرته على البقاء في السوق، والضمانات المتاحة لتسوية ديونه، والبعد الاجتماعي الذي يتناول وضع العاملين في المشروع وما إذا كان هناك حاجة لتسريح بعضهم وكيفية تعويضهم. ينص نظام الإفلاس السعودي 2018 على ضوابط لمحتوى مشروع خطة الإنقاذ وإعادة التنظيم المالي التي سيتم تقديمها للمحكم[8]:

-دون الإخلال بأحكام الأنظمة ذات العلاقة، للمدين أو الدائن أو الجهة المختصة التقدم إلى المحكمة بطلب افتتاح إجراء إعادة التنظيم المالي للمدين في:

أ- إذا كان من المرجح أن يعاني من اضطرابات مالية يخشى معها تعثره.

(1) S. Thomas Steve KARFO, paiement des créanciers, sauvetage de l'entreprise: étude comparative des législations OHADA et française de sauvegarde judiciaire des entreprises en difficulté, Thèse en vue de l'obtention du doctorat de l'université de Toulouse discipline droit privé, 2014.p.180

(2)Françoise Pérochon, Régine bonhomme, Entreprises en difficulté, Instruments de crédit et de paiement, 8e éd., L.G.D.J., Paris, 2009, n° 388-2

(3) المادة 51 من نظام الإفلاس السعودي الصادر بتاريخ 2018.

(4) عبد الرحيم شميعة، مرجع سابق، ص148

(5)المادة 70/ ي من نظام الإفلاس السعودي الصادر بتاريخ 2018.

(6) المادة 38 من نظام الإفلاس السعودي الصادر بتاريخ 2018.

(7) عبد الرافع موسى، نظام الإفلاس بين الإلغاء والتطوير، دار النهضة العربية، 2001 ،ص197

(8) المادة 42 من نظام الإفلاس السعودي الصادر بتاريخ 2018.

CC BY

أ- إذا كان متعثراً.

ب- إذا كان مفلساً

- لا يجوز التقدم بطلب افتتاح إجراء إعادة التنظيم المالي إذا كان سبق للمدين الخضوع إلى هذا الإجراء أو إلى إجراء إعادة التنظيم المالي لصغار المدينين خلال (الاثني عشر) شهراً السابقة لطلب افتتاح الإجراء.

3. **مساهمة الدائنين في إنجاح الخطة:** تقوم المقترحات المتعلقة بجدولة الديون وتخفيضها بتبليغها من قبل المتصرف القضائي، تحت إشراف ومراقبة القاضي المنتدب[1].

ثانياً: اعتماد المحكمة لخطة الإنقاذ والآثار المترتبة عليه[2]:

1. **اعتماد المحكمة لخطة الإنقاذ:** تقتضي الإجراءات أن تحمل المحكمة الكلمة النهائية في هذا الأمر، ولا تقتصر على اقتراح خطة الإنقاذ وموافقة الدائنين عليها فقط. وبناءً على ذلك، عندما ترى المحكمة أن مشروع الخطة المعتمدة من جميع فئات الدائنين يحمي مصالح الجميع بشكل كاف، فإنها تصدر حكمًا خاصًا لتحديد مصير المشروع[3].

أ- **شروط اعتماد المحكمة للخطة:** وينص علي حالتين[4]:

- في حال وافقت جميع فئات الدائنين والملاك على المقترح.
- في حال وافقت فئة واحدة على الأقل من فئات الدائنين على المقترح، وصوت دائنون يمثلون خمسين في المائة على الأقل من إجمالي قيمة مطالبات الدائنين المصوتين في جميع الفئات، ورأت المحكمة أن المقترح المقدم يلبي مصالح الأغلبية من الدائنين .ويعتقد الباحث أن المشرع السعودي اهتم بتحديد هذه الشروط وضمان موافقة الدائنين على الخطة، بهدف تحقيق المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه الإجراءات الجماعية وهو المساواة بين الدائنين وتوفير الحماية لهم. وبموجب ذلك، ينبغي أن تشمل كل فئة من الدائنين الذين يشتركون في مصالح مشتركة نفس الأفكار، ويتعاملون معهم بنفس الطريقة لضمان المساواة في المعاملة.

ب- **أهداف خطة الإنقاذ:** يهدف اعتماد خطة الإنقاذ أو الموافقة عليها إلى إعادة تنظيم المشروع، لتحقيق الهدف الذي يسعى إليه المشرع من إجراءات الإنقاذ وهو تسهيل إعادة هيكلة المشروع.

إعادة هيكلة المشروع: يمنح المشرع صلاحيات واسعة للمحكمة من أجل الحفاظ على المشروع وضمان استمراريته، وبناءً عليه، ينبغي أن تتضمن خطة الإنقاذ التعديلات الضرورية على النظام الأساسي لإعادة تنظيم المشروع. بالإضافة إلى ذلك، يجب تضمين وسائل للترويج للمشروع، ويمكن أن تشمل هذه الوسائل تغيير شكله القانوني أو زيادة رأس ماله. ومن المهم أن يتم التأكيد على أن إنقاذ المشروع لا يعتمد فقط على هذه الوسائل، بل يمكن أيضًا اتخاذ إجراءات تؤثر على هيكل المشروع مثل الاندماج أو الانقسام أو تغيير الشكل القانوني، أو حتى إحداث فروع للمشروع بهدف تكوين تجمع شركات[5].

تصفية خصوم المشروع: تتضمن خطة الإنقاذ آجال السداد والتخفيضات التي تمنحها الفئات المختلفة من الدائنين، والتي ترتبط بالديون التي نشأت قبل فتح الإجراءات. ويقتصر دور المحكمة عادةً على الموافقة على اتفاق المدين مع دائنيه في الحكم الذي يُقر خطة الإنقاذ. ومن الممكن أيضًا أن تقوم المحكمة بتقليص الآجال وتخفيضات الديون إذا كان ذلك يعزز المساواة بين الدائنين ويخدم مصلحة المشروع[6].

(1) المادة 22 من نظام الإفلاس السعودي الصادر بتاريخ 2018.

(2) سالم بن سالم بن حميد الفليتي، دور إعادة الهيكلة في انقاذ المشروعات والشركات التجارية في قانون الافلاس العماني "دراسة تحليلية مقارنة"، مجلة كلية الحقوق جامعة الإسكندرية، 2019، ص1319.

(3) سالم بن سالم بن حميد الفليتي، المرجع السابق، ص1320.

(4) المادة 80 من نظام الإفلاس السعودي الصادر بتاريخ 2018.

(5) المادة 2 من نظام الإفلاس السعودي الصادر بتاريخ 2018.

(6) المادة 24/ 3 من نظام الإفلاس السعودي الصادر بتاريخ 2018.

CC BY

2. **الآثار المترتبة علي اعتماد خطة الإنقاذ:** بموافقة المحكمة على خطة إعادة الهيكلة، يستعيد المدين كامل صلاحيات إدارة مشروعه كما كانت قبل فتح إجراءات الإنقاذ، وتنتهي فترة المراقبة. ولكن يحتفظ المحكمة بالحق في تعديل الخطة أثناء تنفيذها، وإذا لم يلتزم المشروع بالتزاماته في الآجال المحددة، يحق للمحكمة أن تقرر فسخ خطة الإنقاذ.

- **تنفيذ الخطة:** تحدد المحكمة مدة تنفيذ خطة الإنقاذ، وعند الانتهاء من تنفيذها، يلتزم الأمين بتقديم طلب إلى المحكمة للحكم في إنهاء إجراء إعادة التنظيم المالي، مصحوبًا بالمعلومات والمستندات المطلوبة. ويجب على الأمين إخطار الدائنين بالطلب قبل تقديمه، ويحق لكل ذي مصلحة الاعتراض على الطلب أمام المحكمة خلال أربعة عشر يومًا من تاريخ تقديمه. وفي حال وجود عوائق تعيق تنفيذ خطة الإنقاذ، تحتفظ المحكمة بالحق في تعديل الخطة لتتناسب مع الظروف والوقائع الجديدة. وينص نظام الإفلاس السعودي الصادر بتاريخ 2018 على أن المحكمة تصدق على طلب الأمين بناءً على المقترح المتفق عليه والمتوافق مع معايير العدالة في حالتين محددين[1]:
  - في حال قبول جميع فئات الدائنين والملاك للمقترح، يعتبر ذلك تأييدًا شاملاً للخطة المقدم.
  - في حالة موافقة فئة واحدة على الأقل من بين فئات الدائنين على المقترح، وتم التصويت بالموافقة عليه من قبل دائنين يمثلون خمسين في المائة على الأقل من إجمالي قيمة مطالبات الدائنين في جميع الفئات، وقد رأت المحكمة أن هذا المقترح يحقق مصالح الأغلبية من الدائنين، فإن ذلك يمكن أن يكون أساسًا لتصديق المحكمة عليه.
- **عدم تنفيذ الخطة:** يجوز للمحكمة، في حالة عدم التنفيذ وبعد إخطار الدائن، وفي حالة توقف المشروع عن السداد أثناء تنفيذ خطة الإنقاذ، أن تلغي هذه الخطة التي قد أقرتها سابقًا. وتنص أحكام نظام الإفلاس السعودي على أن العقود التي يكون المدين طرفًا فيها معفاة من الاستفادة من إجراءات التسوية الوقائية، ويجب على المتعاقد مع المدين تنفيذ التزاماته التعاقدية بعد فتح الإجراءات، بينما يجب على المدين تنفيذ التزاماته التي نشأت بعد فتح الإجراءات. وفي حالة عدم الامتثال للتزامات المدين الناشئة عن العمل بالعقود، يحق للمحكمة، بناءً على طلب المتعاقد، إنهاء العقد وإبراء المتعاقد من التزاماته التعاقدية دون المساس بحقوقه[2] . وفي رأي الباحث، يجب على المحكمة أن تمتلك سلطة تقديرية في هذا الشأن، وبالتالي، لا يُستبعد أن تؤجل المحكمة قرار الفسخ وتمنح المشروع المدين فترة مهلة لتنفيذ الخطة. ومن المهم أن يكون عدم التنفيذ مرتبطًا بدرجة كبيرة من الخطورة، حيث إذا استمر المشروع في الحفاظ على صحته المالية ومصداقيته، فقد يكون الحكم بتعديل الخطة أفضل بدلاً من فسخها.

المبحث الثاني

الإجراءات غير القضائية لمعالجة المشاريع المتعثرة[3]

المطلب الأول

الأمين المخصص

تعيين السكرتير أو الأمين، هو مصطلح يعود إلى الأساليب التقليدية، لأداء مهام متعددة، حيث يُكلف شخص محدد بمهمة معينة من قبل السلطة القضائية (المحكمة)[4]، وكلمة (متخصص) تُشير إلى أن مهمة الوكيل أو الأمين محددة في مجالها ومرتبطة غرض معين[5]، وبالتالي، يعتبر التفويض ضمانة يمكن التفاوض حولها والتي يُمكن أن تكون متاحة لأي مدين يواجه صعوبات مالية ويتعذر عليه السداد في المبدأ[6].

(1) المادة 86 من نظام الإفلاس السعودي الصادر بتاريخ 2018.

(2) المادة 86 من نظام الإفلاس السعودي الصادر بتاريخ 2018.

(3) ينظر: مبادئ البنك الدولي لنظم حماية حقوق الدائنين والإعسار:
https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2023/Standards-and-Codes-the-role-of-the-IMF

(4) Marie Goncalves Schwartz, La notion de mandataire ad hoc, thèse de doctorat, faculté de droit et des sciences sociales, université de poitiers, 2013, p 11

(5) 2018، حيث نصت علي:/1439/9هـ الموافق 12/18/ 2 من اللائحة التنفيذية لنظام الإفلاس الصادر بتاريخ 24 / وهذا ما نصت عليه المادة 22 (يجب أن يتضمن حكم المحكمة بتعيين أكثر من أمين بياناً بمهماتهم وصلاحياتهم)

(6) Aymar TOH, La prévention des difficultés des entreprises: étude comparée de droit français et droit OHADA, thèse présentée pour obtenir le grade de docteur de l'université de Bordeaux, ecole doctorale droit privé et sciences criminelles, 2015, p.175

CC BY

الفرع الأول
تعيين الأمين وصلاحياتهم

- **إجراءات تعيين الأمين الخاص**[1]: تتضمن المادة 50 من نظام الإفلاس السعودي، الصادر في عام 2018، إرشادات قانونية تتعلق بنظام الأمين المخصص. تنص الفقرة الأولى من المادة على أنه يجوز للمحكمة، في قرارها بفتح إجراء إعادة التنظيم المالي، تعيين أمينًا من بين الأشخاص المدرجين في قائمة أمناء الإفلاس. ويُطلب من طالب فتح الإجراء تقديم اقتراح للمحكمة بشأن اسم الأمين الذي يفضل تعيينه من بين الأشخاص المدرجين في القائمة. وتُشدد المادة على أن الوكيل الخاص لا يُعتبر نائبًا للمدير في إدارة المشروع، مما يجعله مقبولًا إلى حد كبير لدى مديري المشاريع ودائنيها على حد سواء.
- **حالات تدخل الأمين الخاص:** وجود حالة التوقف عن الدفع لا يتماشى مع تعيين وكيل أو أمين خاص، لأن استخدام هذه الآلية قررها المشرع كتدبير احترازي وليس كوسيلة لمعالجة الصعوبات التي تواجه المشاريع. بالتالي، ويُسمح بإجراء الوكالة أو تعيين وصي بواسطة رئيس المحكمة، بهدف تمكين مديري المشاريع من التعامل مع الصعوبات البسيطة أو المؤقتة التي قد تطرأ. ويُمكن لهذا الوكيل المعين المساعدة في إيجاد حلول لتلك الصعوبات، التي قد تكون ناتجة عن تضارب المصالح بين الأطراف المختلفة في المشروع، أو قد تكون نتيجة لرفض المسيرين لتقديم الحسابات[2].

الفرع الثاني
الدور التفاوضي للأمين أو الوكيل

مهمة الوكيل الخاص لا تقتصر فقط على موعد نهائي محدد، بل يتم تحديد مدة الإنجاز من قبل المحكمة وفقًا لتقدم الدعوى وتطورها. هذا يعني أن المدة المخصصة لأداء المهمة قد تتغير بناءً على تطورات الحالة. وهذا يتناقض مع إجراءات المصالحة التي تقتصر على مهلة زمنية محددة، مع إمكانية تمديدها في حالة الضرورة لضمان قدرة الوكيل الخاص على أداء مهمته بشكل مستقل، وتدعو المادة الدائنين لتقديم مطالباتهم خلال مدة لا تتجاوز تسعين يومًا من تاريخ الإعلان[3].

وتنص المادة 50 من نظام الإفلاس السعودي الذي صدر في عام 2018، في فقراتها من الثانية إلى الخامسة، على أنه يُخول لرئيس المحكمة إصدار أمر يحدد مهام الأمين المعين دون تحديد مدة محددة لأداء تلك المهام. ويتم إبلاغ رئيس المشروع بتلك المهام بشكل سري من خلال كتابة الضبط، دون أن تكون المحكمة ملزمة بإبلاغ النيابة العامة بتلك المهام، وذلك حفاظًا على سرية الإجراءات ولضمان عدم تفاقم الصعوبات التي يواجهها المشروع[4].

وقد تؤتي مهمة الأمين أو الوكيل ثمارها، إلا أنه إذا فشل الوكيل الخاص في تنفيذ مهمته واستمرت الصعوبات التي يواجهها المشروع، يحق للمدين الإعلان عن حالة التوقف عن الدفع. وهذا ما نص عليه نظام الإفلاس السعودي الذي صدر في عام 2018، في الفصل الرابع الخاص بإجراء إعادة التنظيم المالي، والذي يتضمن تعيين الأمين والخبير وقاضي الإشراف وتحديد صلاحياتهم[5].

---

(1) مهند سعيد محمد الكندي، دور القاضي في إعادة التنظيم المالي وفقاً لنظام الإفلاس السعودي، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد 44، كلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر، 2024، ص1909.

(2) Marie-Laure Coquelet, op.cit, p 33

(3) المادة 56 من نظام الإفلاس السعودي الصادر بتاريخ 2018/.

(4) من نظام الإفلاس السعودي الصادر بتاريخ 2018 علي: 5/ 4/ 3/ حيث نصت المادة 50 فقرات 2

- يراعى عند تعيين الأمين قدراته المالية ومؤهلاته العلمية ومؤهلات فريق العمل معه.
- علي الأمين بذل العناية الواجبة تجاه مصالح الدائنين.
- دون إخلال بالفقرة (2) من هذه المادة، للأمين بعد موافقة المحكمة تفويض بعض مهماته إلى أحد المدرجين بقائمة الأمناء أو الخبراء للقيام بالمهمة المفوض بها إذا استدعى الأمر ذلك، علي أن تكون المهمات الموكل بها المفوض موصوفة بدقة وعناية في قرار المحكمة.
- للمحكمة –عند الحاجة– تعيين أكثر من أمين يعملون مجتمعين وفقاً للنظام ولتعليماتها علي أن تختار من بينهم رئيساً، ويكون الأمناء مسؤولين بالتضامن عن أعمالهم، وتبين اللائحة طريقة عملهم.

(5) تنص المادة 52 من نظام الإفلاس السعودي الصادر بتاريخ 2018 علي:

أ- لا يجوز أن يعين أميناً أو خبيراً كل من:

CC BY

المطلب الثاني
إجراء المصالحة للمشروعات المتعثرة
الفرع الأول
فتح التسوية أو المصالحة

المصالحة أو التسوية تمثل اتفاقًا يُنهي النزاع بين الطرفين، ويُسمح لكل تاجر، سواء كان فردًا أو شركة، التي تعاني من اضطرابات في حالتها المالية تهدد بتوقفها عن سداد ديونها، بتقديم طلب للمصالحة الودية للجان المخصصة بذلك في الغرف التجارية والصناعية[1]، ويقوم رئيس المشروع بتقديم طلب للمحكمة المختصة لتعيين وساطة للمصالحة، بهدف التغلب على العقبات وتحقيق التوافق بين الدائنين، مما يمكنهم من الوصول إلى اتفاق. وبموجب هذا الاتفاق، يتم تعليق الإجراءات القانونية وتمديد المهل النهائية لسداد الديون، مما يمنح المشروع الفرصة للتغلب على التحديات التي يواجهها[2].

أولاً: خصائص التسوية وشروطها:

1. **خصائص التسوية:** تمتع التسوية بعدة خصائص تميزها عن غيرها، من بين أهم هذه الخصائص:

- **الصبغة التعاقدية للتسوية[3]:** تعتبر التسوية أو المصالحة وسيلة للتفاوض على مصير المشاريع المتعثرة، وقد تتضمن هذه اتفاقية الصلح جدولة الديون أو تخفيضها، ووقف تطبيق الفوائد، وغيرها من الوسائل[4]. وهذا ما نص عليه نظام الإفلاس السعودي الصادر بتاريخ 2018 في الفصل الثالث المعنون بإجراء التسوية الوقائية (طلب افتتاح إجراء التسوية الوقائية) [5].
- **السرية:** إن نجاح أي مفاوضات مشروط باحترام السرية[6]، لذلك فإن الأمر يتطلب من جميع الأطراف الإلتزام بالسرية.
- **الطابع المزدوج للمصالحة:** الصلح يتميز بطبيعته المزدوجة فيما يتعلق بموقف الدائنين. فهو اختياري من حيث الانضمام وإلزامي من حيث النتائج[7]، وعليه فإن نظام الإفلاس السعودي الصادر بتاريخ 2018 حيث نص علي: يقيد طلب افتتاح إجراء التسوية الوقائية لدى المحكمة بعد تقديمه مرافقاً له المقترح والمعلومات والوثائق ذات العلاقة، وفقاً لما تحدده اللائحة ـ كذلك يجب أن يتضمن المقترح نبذة عن الوضع المالي للمدين وتأثيرات الوضع الاقتصادي عليه وتصنيف الدائنين إلى فئات وفقاً لحكم المادة (التاسعة والعشرين) من النظام[8].

2. **شروط افتتاح التسوية أو المصالحة:**

- **الشروط الشكلية:** وهم على النحو التالي:

– تقديم طلب المصالحة يتم لرئيس المحكمة المختصة وفقًا لأحكام المادة 1/13 من الفصل الثالث من نظام الإفلاس السعودي الصادر في عام 2018، الذي يتناول إجراءات التسوية. وتنص المادة على أن يقدم المدين طلبًا لرئيس المحكمة

– دائن المدين أو زوجه أو صهره أو قريبه حتى الدرجة الرابعة.

– شريك المدين أو العامل لديه أو مراجع حساباته أو وكيله خلال السنتين السابقتين لافتتاح الإجراء.

ب– علي الأمين أو الخبير قبل تعيينه أن يفصح للمحكمة عن علاقته بالمدين والدائنين، ويجب علي الأمين الإفصاح عن علاقته بالدائنين عند تسليمه قائمة المطالبات للمحكمة.

ت– يترتب علي مخالفة الأمين أو الخبير لحكم الفقرة (2) من هذه المادة عزله وعدم استحقاقه لأي أتعاب.

(1) المادة الأولي من نظام التسوية الواقية من الإفلاس السعودي الصادر بتاريخ 1416/1/1هـ الموافق 1995/5/3.

(2) علي البارودي، الأوراق التجارية والإفلاس، وفقاً لأحكام قانون التجارة رقم 17 لسنة 1999، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 229

(3) وإن كان الهدف والغاية من التسوية أو المصالحة هو الوصول إلى اتفاق بين المدين ودائنيه علي أساس الرضى المتبادل مما يعطي المصالحة الصبغة التعاقدية، فإنه من جهة أخرى ونظراً لخضوع اتفاق التسوية والمصالحة لمصادقة المحكمة عليه مما يضفي عليه الصبغة القضائية أيضا ولذلك فإن التسوية عبارة عن اتفاق ذو طبيعة مزدوجة.

(4) B. Thullier, « La conciliation après l'ordonnance du 12 mars 2014 : jamais pareille mais toujours plus proche des procédures collectives », BJE 01 mai 2014, n° 3, p. 174, Marie-Laure Coquelet, op.cit, p 50

(5) المادة 13 من نظام الإفلاس السعودي الصادر بتاريخ 2018.

(6) Marie Koehl, La négociation en droit des entreprises en difficulté, thèse de doctorat en droit privé et sciences criminelles, université Paris Nanterre, 2019, p 65

(7) مصطفى بونجة، نهال اللواح، مساطر صعوبات المقاولة وفقا للقانون رقم 73–17، ط 1، منشورات المركز المغربي للتحكيم ومنازعات العمل، 2018، ص 88

(8) المادة 14 من نظام الإفلاس السعودي الصادر بتاريخ 2018.

يوضح فيه وضعه الاقتصادي والمالي والاجتماعي، ويبين احتياجاته التمويلية وكيفية التعامل معها في حال الضرورة. وبناءً على ذلك، فإن رئيس المحكمة لا يمكنه بدء إجراءات المصالحة تلقائيًا أو استنادًا إلى طلب أحد الدائنين.

- إرفاق الطلب بالمستندات التي تثبت أن المشروع يواجه صعوبات، وهو ما نصت عليه المادة (14) من نظام الإفلاس السعودي عام 2018م:

أ- يقيد طلب افتتاح إجراء التسوية الوقائية لدى المحكمة بعد تقديمه مرافقاً له المقترح والمعلومات والوثائق ذات العلاقة.

ب- يجب أن يشمل المقترح عناصر محددة، بما في ذلك نبذة عن الحالة المالية للمدين وتأثيرات التحديات الاقتصادية عليه. كما ينبغي تصنيف الدائنين إلى فئات وفقًا لأحكام المادة التاسعة والعشرين من النظام.

- **الشروط الموضوعية:**

أ- **أن يكون مشروع المدين يزاول نشاطا تجاريا أو حرفياً:** ويمكن للأشخاص الاعتباريين والطبيعيين الاستفادة من إجراءات التسوية والمصالحة[1].

ب- **الصعوبات التي يواجهها المشروع:** وفقًا للمادة 42 من نظام الإفلاس السعودي الصادر في عام 2018، يُعتبر إجراء المصالحة خاصًا بالمدين الذي يواجه تحديات قانونية أو اقتصادية أو مالية، سواء كانت حالية أو متوقعة، والذي لم يصل بعد إلى مرحلة التوقف عن الدفع. يجب أن يكون هناك تواجد صعوبات تتطلب التدخل لمعالجتها، سواء كانت متعلقة بالقانون، الاقتصاد، أو المالية، أو احتياجات المشروع التي لا يمكن تغطيتها بالتمويل المتاح. ويتميز إجراء المصالحة بأنه يتيح للمؤسسات التي تواجه تحديات اقتصادية حقيقية، ولكن لم تصل بعد إلى مرحلة توقف الدفع، الفرصة للتعامل مع هذه التحديات. وهذا يختلف عن التسوية القضائية، التي يتطلب فيها الاستفادة منها إثبات توقف الدفع كشرط أساس[2].

ثانياً: كيفية إبرام التسوية أو المصالحة:

1. **سلطات رئيس المحكمة:** وفقًا لأحكام المادة 13 من نظام الإفلاس السعودي الصادر في عام 2018، يجوز لرئيس المحكمة استدعاء رئيس المشروع للاستماع إلى توضيحاته وتفسيراته بخصوص الوثائق المرفقة بطلب التسوية أو المصالحة. ومن خلال هذه التوضيحات، يمكن لرئيس المحكمة الحصول على المعلومات اللازمة لتقدير إمكانية تعيين أمين للتسوية. بناءً على ذلك، يتمتع رئيس المحكمة بسلطة تقديرية واسعة في قبول الطلب أو رفضه، وذلك وفقًا لظروف وتفاصيل كل حالة بشكل فردي[3].
2. **مضمون اتفاق التسوية:** إجراءات التسوية تنتهي بإبرام اتفاق يُعتبر نتاجًا ناجحًا لكل الجهود المبذولة، ويُعد الهدف الأساسي للتسوية أو المصالحة هو التوصل إلى اتفاق بين المدين ودائنيه الرئيسيين. ولذلك، لم يشترط المشرع أن ينضم جميع الدائنين إلى التسوية، حيث تظل إجراءات المصالحة اختيارية للمدين ودائنيه[4]، وبموجب ذلك، يجب أن

(1) وهذا ما نصت عليها المادة الأولي في فصل التعريفات من نظام الإفلاس السعودي الصادر بتاريخ 2018.

(2) زينة الصيد، حقوق الدائنين في الإجراءات الجماعية، مجلة الأحداث القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس، العدد 26، 2016، ص39.

(3) تنص المادة 15 أول فقرتين من نظام الإفلاس السعودي علي:

– تحدد المحكمة موعداً للنظر في طلب افتتاح إجراء التسوية الوقائية علي أن يكون الموعد خلال مدة لا تزيد علي (أربعين) يوماً من تاريخ قيد الطلب، وتبلغ المحكمة المدين بموعد الجلسة خلال (خمسة) أيام من تاريخ قيد الطلب، وتقضي المحكمة بأي مما يأتي:

* افتتاح الإجراء إذا:

أ- ترجح لديها إمكانية استمرار نشاط المدين وتسوية مطالبات الدائنين خلال مدة معقولة.

ب- كان المدين مفلساً أو متعثراً أو من المرجح أن يعاني من اضطرابات مالية يخشى معها تعثره.

ث- قدم المدين المعلومات والوثائق المشار إليها في المادة (الرابعة عشرة) من النظام.

ج- بذل المدين العناية الواجبة في تصنيف الدائنين إلى أكثر من فئة بشكل عادل.

- رفض الطلب في الحالات الآتية:

أ- إذا كان الطلب غير مستوف للمتطلبات النظامية أو غير مكتمل دون مسوغ مقبول.

ب- إذا تصرف مقدم الطلب بسوء نية أو ارتكب أياً من الأفعال المجرَّمة في النظام. وللمحكمة إذا قضت برفض الطلب أن تقضي بافتتاح إجراء الإفلاس المناسب.

(4) المادة 17 من نظام الإفلاس السعودي الصادر بتاريخ 2018 وقد نصت علي:

للمدين –عند طلب افتتاح إجراء التسوية الوقائية– أن يطلب من المحكمة تعليق المطالبات، علي أن يرفق بطلبه تقريراً معداً من أمين مدرج بقائمة أمناء الإفلاس يتضمن ترجيحه لقبول أغلبية الدائنين للمقترح وإمكانية تنفيذه.

CC BY

يتم تثبيت الاتفاق بين الدائنين ورئيس المشروع المتعثر في وثيقة يوقعها الأطراف أو الأمين، وتُودع لدى كاتب المحكمة المختصة. وفي حالة فشل المصالحة، يُعد تقرير يُقدم لرئيس المحكمة المختصة، وبذلك يصبح المشروع في حالة توقف عن السداد[1].

الفرع الثاني
آثار المصالحة

أولاً: في حالة تنفيذ اتفاق التسوية: إذا تبين للمحكمة المختصة أن الاتفاقية لا تحقق الهدف المرجو، الذي يتمثل في استمرار نشاط المشروع وتذليل الصعوبات التي يواجهه، فإنها قد ترفض الموافقة على التسوية لأن ذلك يُعتبر مضيعة للوقت[2]. وفيما يخص نظام الإفلاس السعودي، فإن المادة (التي لم يتم الإشارة إليها بالتحديد) تنص على أنه يتعين على المحكمة تحديد موعد لتصويت الدائنين على المقترح، حيث يجب أن يكون هذا الموعد خلال فترة لا تتجاوز أربعين يومًا من تاريخ افتتاح الإجراء، ما لم ترَ الحاجة إلى تمديد هذه المدة لأربعين يومًا إضافية على الأكثر. كما يتعين على المدين أن يُعلن عن افتتاح الإجراء خلال سبعة أيام من تاريخ صدور حكم المحكمة بفتح الإجراء[3].

فإن تصديق المحكمة على اتفاقية التسوية أو المصالحة ينجم عنه مجموعة من الآثار التي تتعلق بالمدين والدائنين. في البداية، يُترتب على تصديق المحكمة على المدين إعفاؤه من التزاماته المتعلقة بنشاطه، ولكن لا يُفتح إجراء التسوية بمجرد التصديق على الاقتراح[4]، بالإضافة إلى ذلك، يجب على المدين بمجرد تصديق المحكمة على المصالحة، وتنفيذها من خلال تصحيح الوضع المالي غير المتوازن للمشروع وفقاً لمتطلبات الاتفاقية. كما يُلزم المدين بإخطار الدائنين بالتصديق، وإيداع نسخة منه في سجل الإفلاس خلال مدة لا تزيد عن خمسة أيام من تاريخ تصديق المحكمة. وبالرغم من منع المشرع الدائنين من إجراء المتابعات الفردية، فإن للدائن الحق في الاعتراض على المقترح أمام المحكمة في جلسة التصديق عليه، بدعوى الإخلال بمعايير العدالة، إذا صوت برفضه واعتقد بناءً على سبب معقول أنه يضر به[5].

أما بخصوص آثار التصديق على الدائنين، فتختلف وفقًا لما إذا كان الدائنون قد وقعوا على اتفاقية التسوية أم لا. في حال كان الدائنون مشتركين في اتفاقية التسوية، توقفت جميع الإجراءات الفردية والدعاوى المتعلقة بمنقولات أو عقارات المدين خلال فترة تنفيذ الاتفاقية، بهدف تحقيق سداد كامل للدين المتعلق بالاتفاقية، وتؤجل المواعيد النهائية المحددة للدائنين[6]. وتسري هذه الآثار على الديون المشمولة بالاتفاقية فقط. أما بالنسبة للديون التي لم تشملها الاتفاقية، فيمكن لأصحابها المطالبة بها حتى إذا وافقوا على الاتفاقية[7]. ونص نظام الإفلاس السعودي على أن خطة التسوية تكون ملزمة للمدين والدائنين والملاك، وعلى المدين استكمال الإجراءات المطلوبة وفقًا للأنظمة المعنية[8] .ومن جهة أخرى، ونظرًا لرغبة المشرع في تعزيز نجاح إجراءات التسوية أو المصالحة لصالح الدائنين المتضررين، قرر منح الأولوية للديون التي تنشأ نتيجة اتفاقيات التسوية أو المصالحة. هذا القرار يهدف إلى تأمين التمويل اللازم للمشاريع المعسرة وضمان استمراريتها في النشاط، مما يعتبر بمثابة تكريم من المشرع للدائنين المشاركين في هذه الاتفاقيات.

ثانياً: في حالة عدم تنفيذ اتفاق التسوية: إذا تم تصديق اتفاقية التسوية أو المصالحة من قبل رئيس المحكمة، فإنه يمكن تنفيذها، وإلا فإنه يُبطل الاتفاق، ويُعتبر الإنهاء وسيلة لحماية حقوق المتعاقدين في حالة عدم قدرة أحدهما على الوفاء بالتزاماته. وفي هذا السياق، يتيح نظام الإفلاس للمدين طلب تعليق المطالبات عند طلب افتتاح إجراء التسوية الوقائية، مع إرفاق تقرير من أمين

(1) المادة 15 / ب من نظام الإفلاس السعودي الصادر بتاريخ 2018.
(2) كما سبق وذكرناها المادة 15 من نظام الإفلاس السعودي الصادر بتاريخ 2018.
(3) المادة 16 من نظام الإفلاس السعودي الصادر بتاريخ 2018.
(4) المادة 83 من نظام الإفلاس السعودي الصادر بتاريخ 2018.
(5) المادة 84 من نظام الإفلاس السعودي الصادر بتاريخ 2018.
(6) المادة 83 من نظام الإفلاس السعودي الصادر بتاريخ 2018.
(7) محمد كرام، مساطر صعوبات المقاولة في التشريع المغربي في ضوء القانون 17-73، ط1، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، 2019، ص 47
(8) المادة 37 من نظام الإفلاس السعودي الصادر بتاريخ 2018.

CC BY

مدرج بقائمة أمناء الإفلاس يوضح ترجيحه لقبول معظم الدائنين للمقترح وإمكانية تنفيذه[1]. وتحدد المحكمة مدة تعليق المطالبات التي لا تزيد عادة عن تسعين يوماً من تاريخ افتتاح الإجراء، مع إمكانية تمديد هذه المدة لثلاثين يوماً أو أكثر بناءً على طلب المدين، ولكن يُشترط عدم تجاوز مدة التعليق مائة وثمانين يوماً في أي حال[2].

ويجب التأكيد أن إنهاء اتفاقية المصالحة لا ينتج عنه تلقائيًا تشديد الإجراءات القانونية ضد المدين بشكل جماعي كعقوبة لعدم الامتثال للاتفاقية. وإذا كان السبب في إنهاء الاتفاقية يعود إلى المدين، فإن هذا لا يشكل أساسًا لفتح إجراء تسوية قضائية أو تصفية قضائية لعقاب المدين. ولا يمكن فتح أي من هذين الإجراءين نهائيًا إلا إذا كان عدم تنفيذ الاتفاقية يعتبر حجة واضحة ودليلاً قاطعًا على توقف المدين عن السداد[3].

خاتمة

وختامًا، يمكن القول إن العمليات التجارية تقوم على عنصرين أساسيين: السرعة والائتمان، وانحرافها عن هذين العنصرين يمكن أن يؤدي إلى تعثر وتعطيل النشاط التجاري. ولضمان حفاظ وتعزيز هذين العنصرين، أقرت مختلف التشريعات بما في ذلك المملكة العربية السعودية نظام الإفلاس الذي صدر في عام 2018، لمنع التجار من التقصير في سداد ديونهم في الوقت المناسب. وقد اعتمد المشرع السعودي في هذا النظام على المبادئ التقليدية المستوحاة من القانون الفرنسي لعام 1967، والتي كانت محدودة القيمة وغير منهجية بما يكفي، مما أدى إلى تداخل الأحكام والتسوية. ولم يشمل النظام إجراءات وقائية كافية، مما جعله يركز بشكل أساسي على إيقاف السداد وتصفية المشروع بدلاً من محاولة إعادة هيكلته وإنقاذه. ولذلك، يجب على القضاء أن يتخذ إجراءات أفضل لضمان إدارة فعالة وعادلة للإفلاسات والتسويات، بما في ذلك تحسين الإجراءات الوقائية وتعزيز الحلول البديلة للتسوية قبل اللجوء إلى الإفلاس، وقد توصلنا إلى النتائج والتوصيات التالية:

أولاً: النتـائج:

1. ربط الإفلاس بالتسوية يعكس تضمين مصطلحي الإفلاس والتسوية في النصوص المتعلقة بالموضوع، إذ يُعتبران مترادفين برغم أن لكل منهما أحكامه ومفاهيمه الخاصة. ويُشير ذلك إلى وجود نظام التسوية الواقية من الإفلاس الصادر في تاريخ 1416/1/1هـ (الموافق 1995/5/3م)، الذي يبرز أهمية الحفاظ على استقرار المشاريع التجارية وتوفير الحماية القانونية لها.
2. يتضمن نظام الإفلاس أحكامًا معقدة وغامضة، مما يجعل تطبيقه صعبًا نسبيًا. ورغم استوفاء العديد من الحالات لشروط الإفلاس والتسوية القضائية، فإن قلة القضايا المرتبطة بها في المحاكم تعكس التحدي الذي يواجه تنفيذ هذا النظام، ويظهر بوضوح الغموض الذي يحيط ببعض الأحكام، مما يوضح النقائص في النظام القانوني للإفلاس في المملكة العربية السعودية.
3. كشفت الدراسة عن عدم فعالية حماية المدين، لأنه من الممكن أن تضطرب أوضاعه المالية، الأمر الذي قد يكون نتيجة أزمة اقتصادية ليس له دور فيها، مثل انتشار فيروس كورونا علي مستوى العالم.

ثانياً: التوصيـات:

1. ينبغي إعادة هيكلة النظام العام لنظام الإفلاس من خلال إعادة تصنيفه وتنظيم أحكامه بشكل أفضل، مع التركيز على تحسين دقة الصياغة القانونية. هذا يهدف إلى تجنب التناقض في النصوص وضمان التعامل مع مواد قانونية متسقة ومتكاملة.

(1) المادة 17 من نظام الإفلاس السعودي الصادر بتاريخ 2018.

(2) المادة 18/ 1 من نظام الإفلاس السعودي الصادر بتاريخ 2018.

(3) Marie-Laure Coquelet, op.cit p 47

CC BY

2. ينبغي اعتماد نظام يعتمد على فلسفة إعادة تنظيم المشروع المتعثر ككل، ويقدم خطوات محددة ومرتبة زمنيًا للإجراءات. يبدأ هذا النظام منذ شعور المدين بتعطل أعماله ودخوله في مرحلة الإفلاس، وينتهي عندما يتم استعادة استقرار المشروع وتوضيح وضعه المالي بشكل كامل.
3. من الضروري على المشرع السعودي التخلي عن المفهوم التقليدي للتوقف عن السداد الذي يعتمد على الانقطاع المادي، وبدلاً من ذلك يجب اعتماد المفهوم الحديث الذي يضيق نطاق التوقف عن السداد. وينبغي أن يكون التوقف عن السداد مؤشرًا على وجود عجز مالي حقيقي ثابت ينبئ بتدهور وضع المدين المالي، مما يعكس فقدان مركزه الائتماني.

قائمة المراجع

- **المراجع العربية:**

1. أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ط1، عالم الكتب القاهرة 2008.
2. أبو بكر عبد العزيز مصطفي، تحقيق التوازن بين مصلحة المشروع المتعثر ومصالح الأطراف في ضوء إجراء إعادة الهيكلة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة بني سويف، المجلد32، العدد1، 2020.
3. أحمد غنيم، الديون المتعثرة والائتمان الهارب، ط1، بدون دار نشر، 2001.
4. الحبيطي القاسم محسن، استخدام نماذج التحليل المالي في اختبار فرض الاستمرار المحاسبي للمنشآت طالبة الافتراض من المصارف حالة دراسية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد23، العدد 64، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2001.
5. المعجم الوسيط مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط3، مكتبة الشروق الدولية 2011.
6. بكر عبد السعيد أبوطالب، أزمة تنفيذ العقود في ضوء جائحة فيروس كورونا المستجد COVID-19، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة مدينة السادات، مجلد6 ، 2020.
7. ج ريبير، ر روبلو، المطول في القانون التجاري، ترجمة منصور القاضي، الجزء الثاني، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2011.
8. حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الطبعة الأولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
9. الشريف ريحان ، التعثر المالي المراحل الأسباب والطريق وإجراءات المعالجة، مجلة التواصل جامعة باجي مختار – عنابة، العدد15، 2007.
10. زينة الصيد، حقوق الدائنين في الإجراءات الجماعية، مجلة الأحداث القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس، العدد 26، 2016.
11. سلمي صالح، أثار الأمراض والأوبئة علي الإلتزامات التعاقدية (فيروس كورونا نموذجا)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2021.
12. سالم بن سالم بن حميد الفليتي، دور إعادة الهيكلة في انقاذ المشروعات والشركات التجارية في قانون الافلاس العماني "دراسة تحليلية مقارنة"، مجلة كلية الحقوق جامعة الإسكندرية، 2019.
13. طباع نجاة، الوضعية القانونية للبنوك والمؤسسات المالية المتعثرة، أطروحة دكتواره تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري– تيزي وزو، الجزائر، 2016.
14. عبد الرافع موسى، نظام الإفلاس بين الإلغاء والتطوير، دار النهضة العربية، 2001.
15. عبد الرافع موسى، نظام الإفلاس إلى أين؟ دراسة تحليلية لقانون 148 لسنة 1984 والقانون 98 لسنة 1985، دار النهضة العربية، 1995.
16. عبد العزيز بوخرص، التوجهات الجديدة في قوانين الإفلاس الحديثة: رؤية اقتصادية بأفكار قانونية جديدة، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد 4 الجزء الأول، ماي 2019.
17. عبد الحميد الشواربي، محمد الشواربي، إدارة مخاطر التعثر المصرفي من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، المكتب الجامعي الحديث، ط1 ،الإسكندرية، 2007.
18. عبد المجيد بن صالح المنصور، التكييف الفقهي لإجراءات نظام الإفلاس الجديد، مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة، الرياض، 2018.

19. علي البارودي، الأوراق التجارية والإفلاس، وفقاً لأحكام قانون التجارة رقم 17 لسنة 1999، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2002.
20. فارس محمد العجمي، الخيارات القانونية المتاحة لأطراف العقد التجاري في مواجهة جائحة فيروس كورونا ... وسلطة القاضي في إعادة التوازن الاقتصادي للعقد، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنة الثامنة – العدد 6، يونيو 2020.
21. فوزي غرايبة، ريمة يعقوب، استخدام النسب المالية في التنبؤ بتعثر الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، مجلد 14، العدد 5، 1987.
22. محمد فريد العريني وآخرون، مبادئ القانون التجاري دراسة في الأدوات القانونية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998.
23. مصطفى كمال طه، وائل انور بندق، أصول القانون التجاري، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013.
24. محمد الهادي المكنوزي، محاضرات تطبيقية في قانون الأعمال، الجزء الأول، التاجر، منشورات فريق البحث في تحديث القانون والعدالة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي، الرباط، 2013.
25. محمد حسين فتحي، التنظيم القانوني لإنهاء الإفلاس المخفف، دار النهضة العربية، مصر، 2018.
26. محسن أحمد الخضيري، الديون المتعثرة الظاهرة الأسباب العلاج، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1997.
27. مهند سعيد محمد الكندي، دور القاضي في إعادة التنظيم المالي وفقاً لنظام الإفلاس السعودي، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد 44، كلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر، 2024.
28. منصف الكشو، قانون الإجراءات الجماعية، نظام إنقاذ المؤسسات التي تمر بصعوبات اقتصادية، مجمع الأطرش لنشر وتوزيع الكتاب المختص، ط2، تونس، 2019.
29. مسعود يونس عطوان عطا، إنهاض المشروعات المتعثرة ووقايتها من الإفلاس، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2010.
30. مساهل ساسية، دور مكاتب المراجعة في التنبؤ بتعثر المؤسسات دراسة علي عينة من المكاتب العاملة بسطيف والجزائر العاصمة، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2017.
31. ماجدة عبد المجيد أحمد أبكر، معايير المراجعة الداخلية ودورها في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للتنبؤ بالفشل المالي، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2016.
32. مقلاتي مونة، الإفلاس والتسوية القضائية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2021.
33. محمد لفروجي، صعوبات المقاولة والمساطر القضائية الكفيلة بمعالجتها، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء المغرب، 2000.
34. مصطفى بونجة، نهال اللواح، مساطر صعوبات المقاولة وفقا للقانون رقم 73-17، ط 1، منشورات المركز المغربي للتحكيم ومنازعات العمل، 2018.
35. محمد كرام، مساطر صعوبات المقاولة في التشريع المغربي في ضوء القانون 17-73، ط1، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، 2019.
36. وحيد محمود رمو، سيف عبد الرزاق محمد الوتار، استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية، مجلة تنمية الرافدين، مجلد 32، العدد 100، جامعة الموصل، العراق، 2010.

- **المراجع الأجنبية:**

1- Yves Guyon, droit des affaires, tome 2, entreprises en difficulté redressement judiciairefaillite, 6e édition, economica, Paris.2018
2- Marie Koehl, La négociation en droit des entreprises en difficulté, thèse de doctorat en droit privé et sciences criminelles, université Paris Nanterre, 2019
3- Aymar TOH, La prévention des difficultés des entreprises: étude comparée de droit français et droit OHADA, thèse présentée pour obtenir le grade de docteur de l'université de Bordeaux, école doctorale droit privé et sciences criminelles, 2015.
4- Marie Goncalves Schwartz, La notion de mandataire ad hoc, thèse de doctorat, faculté de droit et des sciences sociales, université de poitiers, 2013.
5- Françoise Pérochon, Régine bonhomme, Entreprises en difficulté, Instruments de crédit et de paiement, 8e éd., L.G.D.J., Paris, 2009.

6- S. Thomas Steve KARFO, paiement des créanciers, sauvetage de l'entreprise: étude comparative des législations OHADA et française de sauvegarde judiciaire des entreprises en difficulté, Thèse en vue de l'obtention du doctorat de l'université de Toulouse discipline droit privé, 2014.
7- Yves Guyon, droit des affaires, tome 2, entreprises en difficulté redressement judiciairefaillite, 6e édition, economica, Paris,2010.
8- Lony randrianirina, cours de droit commercial, 1re édition, Gualino, 2019.
9- Sami Ben Jabeur, Statut de la faillite en théorie financière : approches théoriques et validations empiriques dans le contexte français, thèse doctorat en science de gestion, école doctorale Toulon , université du sud Toulon var, 2011.
10- Ooghe, Van Wymmersch, traité d'analyse financière, 6ème édition, presse universitaire de Namur, 1996.
11- Carole Gresse , Les entreprises en difficultés, Economica, Paris, 1994.
12- Rapport No 32945-DZ - Algérie Le Droit des Affaires et le Développement du Secteur Privé en Algérie, banque mondial, 27 Avril 2005.
13- Françoise Pérochon, Régine bonhomme, entreprises en difficulté instruments de crédit et de paiement, 8 e éd., L.G.D.J., Paris, 2009.